

٦ - تؤيد التوصيات الواردة في الفقرات ٤٧ إلى ٤٩ من تقرير الأمين العام والتي تدعو إلى توفير الموارد المالية المطلوبة من الميزانية العادية ، بين مصادر أخرى ، لتمويل المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات على أساس ثابت ، وذلك بهدف تحقيق تنفيذها الفوري والفعال .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٣٩/٣٧ - تدابير خاصة لتنمية افريقيا اجتماعيا واقتصاديا في الثمانينات

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثماني الثالث ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٦٤/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٨٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ المتعلقين باتخاذ مجموعة واسعة من التدابير الخاصة لتنمية افريقيا اجتماعيا واقتصاديا في الثمانينات ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٦٦/٣٥ بء المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٨٢/٣٦ ، الجزء الثاني ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، اللذين يتعلقان بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، و ١٧٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، و ١٨٦/٣٦ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار انخفاض مستوى الأنشطة الاقتصادية في افريقيا والآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على الاقتصادات الضعيفة بصورة خاصة للبلدان الموجودة في المنطقة التي تضم العدد الأكبر من أقل البلدان نموا ،

للمراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات للميزانية العادية والأنشطة التنفيذية وكتيجة لذلك أصبح وجودها ذاته مهددا ،

وإذ تضع في اعتبارها الإجراء الذي اتخذته بالفعل الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا لتحسين حالة موارد المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن تمويل المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا على أساس ثابت^(١٤) والذي تم إعداده وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٨/٣٦ ، وفحصت بصفة خاصة الفقرات من ٤٧ إلى ٤٩ من ذلك التقرير ،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن تمويل المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا على أساس ثابت ؛

٢ - ترحب بالقرار الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الاثماني في دورته التاسعة والعشرين والذي طلب فيه المجلس من المسؤول الإداري للبرنامج استمرار تقديم دعم مالي إلى المراكز الخمسة المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات خلال دورة البرمجة الثالثة بأكملها ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦^(١٥) ؛

٣ - تجدد طلبها إلى سائر الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك إلى الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، لتقدم دعما الأكمل المالي وغير ذلك إلى أنشطة المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام زيادة استطلاع الطرق والوسائل لضمان تحقيق زيادات كبيرة في المساهمات المقدمة من المصادر الخارجة عن الميزانية ، بما فيها المانحين الثنائيين ؛

٥ - تحيط علما بالدعم المالي الذي قدمته الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا إلى المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات ، وذلك من خلال التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للتنمية الافريقية ومن خلال التسهيلات المقدمة من الحكومة المضيفة ، وتحثها على زيادة هذه التبرعات حيثما أمكن ذلك ؛

(١٤) Corr. 1 و E/1982/7

(١٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٦ (E/1982/16/Rev. 1) ، المرفق الأول ، المقرر ٤/٨٢ ألف ، الفرع الرابع .

٤ - تحث البلدان المتبرعة على أن تقدم مستويات كبيرة وثابتة من الموارد لتعزيز التنمية المتسارعة للبلدان الأفريقية والتنفيذ الفعال لخطة عمل لاغوس وأن تسهم بسخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي للتنمية الأفريقية ؛

٥ - تدعو جميع المؤسسات المالية الدولية ، ولاسيما البنك الدولي والجمعية الائتمانية الدولية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى مواصلة النظر بصورة نشطة في زيادة مساعداتها الائتمانية لأفريقيا بدرجة كبيرة خلال العقد ؛

٦ - ترجو من الأمين العام مواصلة تخصيص الموارد اللازمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، مع مراعاة دورها بوصفها المركز الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة للمنظمة الأفريقية ، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ؛

٧ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، تقريرا كاملا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٠/٣٧ - عقد النقل والمواصلات في أفريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ١٥/٣٤ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، بشأن عقد النقل والمواصلات في أفريقيا ؛ وإذ تشير على وجه الخصوص إلى قرارها ١٠٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٧٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ اللذين وافقت فيها على تنظيم اجتماعات تقنية استشارية لمختلف المناطق الفرعية الأفريقية ،

وإذ تشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦١/١٩٧٩ ، المؤرخ في ٣ اب/أغسطس ١٩٧٩ ، و ٤٦/١٩٨٠

المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، و ٦٧/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤

وإذ تدرك كل الإدراك أن خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا^(١٦) توفر إطارا للتدابير ذات الأولوية الرامية إلى تنمية أفريقيا اقتصاديا واجتماعيا بصورة سريعة وشاملة ، على النحو الذي يكرر تأكيده إعلان طرابلس الذي اعتمده المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢^(١٧) .

وإذ تسلّم بالمسؤولية الأولى للبلدان الأفريقية عن تحقيق التنمية فيها ، وبأهمية حشد مواردها القومية من أجل تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ،

واقترانها منها بالحاجة إلى زيادة وتواصل الموارد الخارجية من أجل تحقيق غايات وأهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ،

وإذ تشير أيضا إلى التقرير المؤقت للأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بشأن اتخاذ تدابير خاصة لتنمية أفريقيا اجتماعيا واقتصاديا في الثمانينات^(١٨) ؛ الذي بيّنت فيه الإسهامات التي تعتمد أجهزة ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة تقديمها من أجل تنفيذ خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ،

وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية العادية لعام ١٩٨٢^(١٩) ؛

١ - تحييط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٢٠) الذي يبيّن التدابير التي تقترحها المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز تحقيق أهداف خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ؛

٢ - تعرب عن أسفها ، بالرغم من ذلك ، لأنه لم يقدم تقرير شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٦ لهذه الدورة ، كما طلب في القرار سالف الذكر ؛

٣ - تجدد طلبها إلى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تدرس اتخاذ تدابير لزيادة الموارد من أجل البرامج الخاصة بعقد التنمية الصناعية في أفريقيا ، وأن تطبق التدابير الخاصة بطريقة شاملة ومنسقة ؛

(١٦) انظر : A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(١٧) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٢ ،

الملحق رقم ١١ (E/1982/21) ، الفصل الرابع .

(١٨) A/36/513 .

(١٩) E/1982/80 .